

الفروع وتصحيح الفروع

[illegible]

وكذلك المصحح في الفصول عدم الصحة فإنه قال واختلفت الرواية فيما إذا قال وقتت هذه الدار على نفسي ثم على ولدي ثم على المساكين فروي عن احمد أن الوقف صحيح وفرع عليها ثم ذكر فصلا فيه بعض فروع من المسألة ثم قال وقد روي عنه راوية أخرى أنه باطل لا أعرفه فعلى هذه الرواية يكون على ملكه ولا يصير وقفا عليه يجوز له التصرف فيه بسائر التصرفات من بيع وغيره وإذا مات انتقل إلى ورثته وهذه الرواية أصح وعلل ذلك بعلة جيدة فهذا لفظ ابن أبي موسى وابن عقيل في الفصول ولم يذكر المسألة في التذكرة ففي نقل المصنف ومن تابعه المنصف عنهما نظر ظاهر وكلامه في الفصول في أول المسألة موهم لكونه ذكر كل رواية في فصل وذكر في الثاني وإلا أعلم اللهم إلا أن يكون وجد في غير هذين الكتابين وهو بعيد .

والثاني قوله ويملكه الموقوف عليه وعنه ملكٌ فينظر فيه ويزوجه حاكم وقيل لا يزوجه ويلزمه بطلبها مصروفة في مثلها انتهى .

هنا سقط بين قوله بطلبها وقوله مصروفة والمسألة مفروضة فيما إذا وطئ الأمة قال في الرعاية الكبرى فإن وطئ فلا حد ولا مهر وولده حر أن أولدها وتصر أم ولد تعتق بموته وقيمتها في تركنه مصروفة في مثله انتهى .

ففي كلام المصنف نقص بمقدار هذا والظاهر أنه تابعه في ذلك وإليه أعلم انظر صفحة 590 من هذا الكتاب